بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، سيدنا محمد وعلى آله و صحبه أجمعين ، و بعد ؛

السيّد الأمين العام للولاية، ممثّل السيّد والي ولاية تامنغست

السيّد سيناتور محمد أخاموك

السّادة أعضاء البرلمان بغرفتيه

السيّد وسيط الجمهورية

السيّد النائب العام لدى مجلس قضاء تامنغست

السيّد رئيس مجلس القضاء

السيّد رئيس المجلس الشعبي الولائي

السيّد رئيس المجلس الشعبي البلدي

السيّد عضو المجلس الأعلى للشباب

السيدة عضوة المرصد الوطني للمجتمع المدني

السيّد ممثل مدير الأمن لولاية تامنغست

السيدة ممثلة الجمارك

السّادة أعضاء اللجنة الأمنية

السيّدة مديرة الخدمات الجامعية

السيّد مدير السياحة

السيّد مدير المجاهدين

السيّد مدير الشؤون الدينية

السيّد مدير مدرسة أشبال الأمة

السّادة المدراء التنفيذيون

السّادة نواب مدير الجامعة

السّادة العمداء

السّادة نواب العمداء

السّادة رؤساء الأقسام

السّادة الأساتذة

طلبتنا الأعزاء

الأسرة الثورية

أسرة الإعلام

الضيوف الكرام

السادة الحضور كل باسمه و وسمه،

السلام عليكم و رحمة الله تعالى وبركاته؛

الحضور الكريم، مما يزيد من فخري واعتزازي ترحيبي بكم جميعا في هذا الصرح العلمي احتفاءً باختتام سنة جامعية مليئة بالجدّ والاجتهاد، فبالأمس القريب ابتهجنا بافتتاح موسم جامعي جديد استقبلت فيه مؤسستنا دفعة جديدة من الطلبة الذين وضعوا ثقتهم بها لاستكمال مسارهم العلمي، بالإضافة إلى **اعتماد تكوينات أكاديمية جديدة، مثل: تخصص الطب والتربية البدنية** ، وهو ما شكّل تحديًا حقيقيًا عملت جامعة آمين العقال الحاج موسى أق آخموك بتامنغست على

رفعه، من خلال توفير الظروف الملائمة، والمناخ التعليمي المناسب الذي يكفل للطلبة تكوينًا نوعيًّا ومتميزًا.

فاسمحوا لي من هذا المقام أن أتقدم بأسمى آيات التقدير والعرفان لكلّ مكوّنات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على مستوى ولاية تامنغست؛ من أساتذة وطلبة وعمال، لما بذلوه من جهود طيلة الموسم الجامعي، كما أخصّ بالشكر والتقدير السلطات المحلية، وعلى رأسها **والي الولاية المحترم**، على دعمه المتواصل ومساندته اللامحدودة لمؤسستنا في سبيل الرقي بهذا الصرح العلمي لأن يأخذ مكانه بين مؤسسات التعليم العالي الوطنية والدولية .

السادة الحضور ؛

ولأن جامعة تامنغست مؤسسة فتية إذا ما قورنت بكبريات الجامعات على المستوى الوطني، فإن هذا الواقع لم يكن عائقًا أمام طاقمها الإداري والبيداغوجي، بل كان دافعًا لبذل أقصى الجهود وتسخير كل الإمكانات المتاحة بما يضمن الإسهام الإيجابي في تطوير هذا الصرح العلمي، ويعود بالنفع على ولاية تامنغست والولايات المجاورة لها علميًا وتنمويًا.

وأقف هنا لتوضيح بعض المعطيات لتنوير الرأي العام فيما يخص عدد الطلبة المسجّلين بالجامعة، حيث بلغ عددهم سنة 2021 8319 طالبا، في حين تم تسجيل 575 طالبا أما في سنه 2025، فكان هناك 5756 طالبا مسجلا على مستوى الجامعة.

وهو ما يستدعي منا الوقوف التحليلي على هذه الأرقام، بما يتيح اقتراح آليات فعّالة لاستقطاب الطلبة وتعزيز مكانة الجامعة كمركز جذب علمي في المنطقة:

أولًا- يُعزى تراجع عدد الطلبة الجدد المسجلين بالجامعة إلى **الانخفاض الملحوظ في عدد الناجحين في شهادة البكالوريا**، حيث تم تسجيل ما يقارب 1500 طالب جديد في بكالوريا سنة 2021، بينما لم يتجاوز عدد الطلبة الجدد في سنة 2024 سقف 400 طالب، وهو فارق كبير يعكس تغيرًا ديموغرافيًا وتربويًا يستدعي الدراسة.

ثانيًا- تجدر الإشارة إلى استقطاب نسبة معتبرة من الناجحين الجدد نحو **مؤسسات التعليم عن بعد، وبالأخص نحو جامعة التكوين المتواصل**، حيث تم تسجيل ما يفوق 2000 طالب في نظام الليسانس عن بعد، وهو ما أثّر بشكل مباشر على عدد الطلبة المسجلين في نظام التعليم الحضوري بالجامعة.

ثالثًا- ساهمت **منحة البطالة المخصصة لحاملي شهادة الليسانس** في تغيير خيارات عدد من الطلبة، حيث فضّل بعضهم التوجه مباشرة نحو سوق العمل بدل متابعة الدراسة، ما انعكس على نسب التسجيل في الطور الثاني (على مستوى الماستر)

أما فيما يخص التخصصات التي شهدت تراجعًا ملحوظًا في عدد الطلبة، على غرار الجيولوجيا، علوم المادة، العلوم السياسية، واللغة الفرنسية، فقد صدر في سنة 2020 **قرار وزاري يقضي بتعليق فتح هذه التخصصات بسبب تدني عدد**

المسجلين بها، غير أنّ تدخل السادة الأعضاء المنتخبين في المجلس الشعبي الولائي أسفر عن إعادة فتح هذه التخصصات، ولو بعدد محدود من الطلبة استجابة لخصوصيات المنطقة وحاجياتها التكوينية.

وفيما يتعلق بقسم علوم المادة، بشُعبتيه الفيزياء والكيمياء، والذي يضم 17 أستاذًا، فإن الطاقم التأطيري به يستوفي أعباءه البيداغوجية من خلال التدريس في تخصصات أخرى داخل الجامعة، على غرار أقسام العلوم والتكنولوجيا، البيولوجيا، وكلية الطب، بما يضمن استغلالًا أمثل للموارد البشرية المتاحة، ويعكس مرونة في توزيع الكفاءات العلمية لتغطية الاحتياجات البيداغوجية المتعددة.

وبالنسبة لوضعية بعض الأساتذة الموضوعين تحت التصرف، يجدر التوضيح أن هناك مغالطة يتم ترويجها للرأي العام بهذا الشأن؛ فالعدد الفعلي للأساتذة المعنيين لا يتجاوز أربعة (04)، وقد تم وضعهم تحت التصرف بترخيص رسمي من الوزارة الوصية، وفقًا لما يُتيحه لهم القانون الأساسي الجديد للأستاذ الباحث، وهو حق قانوني مشروع.

أما بخصوص الجانب المالي، فإنّ الأساتذة الموضوعين تحت التصرف يتقاضون أجورهم الشهرية من جامعة تامنغست ولكن حسب المنطقة التي تم انتدابهم إليها، مما ينفي وجود أي عبء مالي إضافي على جامعتنا.

وبالنسبه لتقييم الجامعات تجدر الإشارة إلى أن هذه المهمة تقع حصريًا على عاتق **لجنة وطنية مختصة**، تعتمد شبكة تقييم وطنية موحدة، وهي الجهة الوحيدة المخولة قانونًا ومهنيًا بإجراء هذا النوع من التقييم، وتتكوّن هذه اللجنة من أساتذة باحثين من رتبة أستاذ التعليم العالي، مما يضمن موضوعية وكفاءة عملية التقييم، وبناءً عليه فإنّ المجالس المنتخبة، لا تمتلك صلاحية تقييم المؤسسات الجامعية، إذ لا يدخل ذلك ضمن نطاق اختصاصاتها.

كما تزخر جامعتنا بكفاءات علمية متميزة، من أساتذة وطلبة، أثبتوا جدارتهم في عدد من المسابقات العلمية على المستويين الوطني والدولي، وهو ما يعكس المستوى الرفيع للتكوين الذي تقدمه المؤسسة، ويؤكد حضورها المتزايد في مختلف المحافل الأكاديمية.

فيما يخص الإنجازات:

بفضل تضافر جهود الطاقم الجامعي، من أساتذة وعمال، تمكّنا من تحقيق مجموعة من الإنجازات الهامة، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1. **توسيع البنية التحتية للبحث العلمي:** بعد أن كانت الجامعة تتوفر على مخبرين اثنين (02) فقط للبحث سنة 2016، ارتفع العدد إلى سبعة (07) مخابر بحث معتمدة، وهو ما يعكس تطورًا ملحوظًا في الحقل البحثي، ويُرتقب أن يرتفع هذا العدد مستقبلًا، لاسيما مع استئناف إنجاز **مجمّع مخابر البحث الجديد**، الذي كان مشروعه مجمدًا في السابق.

2. **فتح تخصصات جديدة في مختلف الأطوار:** تم إدراج مجموعة من التخصصات النوعية على مستوى الليسانس والماستر، من أبرزها فرع البيطرة، التربية البدنية، إضافة إلى كلية الطب، بما يتماشى مع حاجيات الجهة ومتطلبات سوق العمل.

كما تم فتح ما يقارب 60 منصب دكتوراه، مع توفير التأطير الكامل من قبل أساتذة جامعة تامنغست، ما يعكس تطور القدرات التكوينية والبحثية للجامعة في هذا الطور العالي من التعليم.

3. **بالنسبه للتعاون الدولي** لم يكن هناك اتفاقيات توأمه وهذه الاتفاقيات تسمح بحركيه الطلبه والأساتذه بين جامعه تامنغست والجامعات الدوليه، أما اليوم فهناك عده إتفاقيات توأمة، ومؤخرا تم إبرام اتفاق بين جامعه تامنغست وجامعه كونكورديا بكندا.

وفي ختام هذه الكلمة، يسعدنا أن نزفّ بشرى سارّة إلى طلبتنا الجدد، حيث سيتم خلال السنة الجامعية القادمة 2026/2025، **فتح 114 منصباً مالياً ضمن مسار المدرسة العليا لتكوين أساتذة التعليم الابتدائي، تخصص لغة عربية، مع ضمان التوظيف المباشر للمستفيدين من هذا التكوين**، في خطوة نوعية تُضاف إلى مسار دعم التكوين النوعي والتوظيف الموجّه، كما نأمل في القريب العاجل، فتح هذا المسار ليشمل أطوارًا تربوية أخرى، دعمًا لمسار التكوين في المنظومة الوطنية للتربية والتعليم.

ومن هذا المنبر، ونيابةً عن كافة ساكنة ولاية تامنغست، أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان لكل من أسهم في اعتماد هذا التخصص على مستوى مؤسستنا الجامعية، انطلاقًا من مختلف الهيئات العلمية بالجامعة، ومرورًا بأعضاء اللجان الجهوية للوسط، ووصولًا إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ممثلة في شخص السيد الوزير، **الأستاذ الدكتور كمال بداري**، الذي ما فتئ يُولي اهتمامًا خاصًا بقطاع التعليم العالي في ولايتنا، في تناغم تام مع التوجيهات السامية لرئيس الجمهورية، **السيد عبد المجيد تبون**، الرامية إلى النهوض بالجامعة الجزائرية واستعادة مكانتها على الساحة الدولية.

السيدات والسادة الحضور ؛

يطيب لي في آخر كلمتي أن أتقدّم بأجمل عبارات التهاني للطلبة المتفوّقين متمنيا لهم دوام النجاح والتأهلق في مسيرتهم الأكاديمية والمهنية ، ومن خلالهم أهنئ أوليائهم الذين حصدوا و بلا شك ثمرات جهد بدأ منذ التحاق أبنائهم بمقاعد الدراسة في سن مبكرة، والشكر موصول لأساتذتهم على تعبهم وسهرهم، فهنيئا لنا ولكم هذا النجاح.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى و بركاته.